

والوجه الآخر : أن تحذف التنوين وتخفص ما بعده وأنت تريد الحال والاستقبال، فتقول : «هذا ضارب زيد غداً وهذا مكرم عمرو غداً» خفصت لمعاينة التنوين الإضافة.

ولا يجوز النصب مع حذف التنوين إلا في المعطوف بإضمار فعلي. والزجاجي يشير إلى ملحظ هام وهو تأثير المبنى الصرفي على مسألة الإعمال وتعدد الوظيفة وذلك بعرضه لأحوال ثبوت النون أو حذفها في اسم الفاعل الذي تمت تثنيته أو جمعه يقول وذلك قولك «هذا ضارب زيد وعمراً» تقديره «ويضرب عمراً» قال الشاعر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا      أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ  
هكذا رَوَّهَ بِنَصْبِ المَعطوفِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ

فإذا ثبت اسم الفاعل وهو بمعنى الحال أو الاستقبال أو جمعته كان لك فيه وجهان : إثبات النون وحذفها. فإذا أثبت النون لم يكن فيما بعدها إلا النصب لأنها لا تجتمع مع المضاف إليه وذلك قولك : «هذان ضاربان زيداً غداً» و«هؤلاء مكرمون عمراً الساعة» وكذلك ما أشبهه.

ولبيان أثر النون في تعدد الوظائف النحوية يورد الزجاجي (١) : وإذا أُدخِلَتِ الألف واللام على اسم الفاعل فلك حذف النون من التثنية والجمع، فإذا حذفها : كنت مخيراً في خفض ما بعدها على الإضافة مع الألف واللام، ونصبه على ألا تُقدَّرَ حذف النون لمعاينة الإضافة، ولكن للتخفيف، وذلك قولك : «هذان الضاربان زيداً غداً» و«هؤلاء الضاربون عمرو غداً». فإن نصبت قلت : «هذان الضاربان زيداً غداً» بالنصب، و«هؤلاء المكرمون عمراً غداً»، بحذف النون تخفيفاً لطول الكلام .

قال الشاعر في إثبات النون والنصب :

(١) انظر : الجمل في النحو ، الزجاجي، ص ٨٨ وما يليها.